

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 559 @ كتاب النفقات ( 1 .

قال : وعلى الزوج نفقة زوجته ما لا غنى لها عنه وكسوتها . .

ش : نفقة الزوجة واجبة في الجملة بالإجماع ، وسنده قوله سبحانه وتعالى : 9 ( } قد

علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ، وما ملكت أيمانهم { ) ، وقول الله تعالى : 9 ( } لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله { ) الآية . .

2864 وعن جابر رضي الله عنه في حديثه الطويل ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب الناس فقال : ( اتقوا

الله في النساء ، فإنهن عوان عندكم ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ،

ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) رواه مسلم وغيره . .

2865 وفي حديث هند الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : ( خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ) ،

إذا تقرر هذا فقول الخرقى : إن الواجب على الزوج من النفقة ما لا غنى لها عنه وكسوتها ،

أي شيئاً لا يستغنى عنه ، ومعناه ما لا بد لها منه ، فظاهر هذا أن الواجب عليه هو أقل

الكفاية ، فكأنه اعتبر حال الزوج ، وقد صرح بذلك أبو بكر في التنبيه فقال : إنها على

قدر يسار الزوج وإعساره ، على اجتهاد الحاكم ، وأوماً إليه أحمد في رواية أحمد بن سعيد

، فقال : أما نفقة خادم واحد فلا بد منه ، وهو على قدر اليسار ؛ وقال في رواية أبي

طالب : إذا وجد ما يطعمها رغيفين ثلاثة ، يعني لم تملك الفسخ ، وذلك لظاهر قول الله تعالى

: 9 ( } لينفق ذو سعة من سعته { ) إلى قوله : 9 ( } لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل

الله بعد عسر يسراً { ) . .

2866 وعن معاوية القشيري قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : فقلت : ما تقول في نساءنا ؟ قال :

( أطعموهن مما تأكلون ، واكسوهن مما تلبسون ، ولا تضربوهن ولا تقبحوهن ) رواه أبو داود .

وأوماً في رواية أبي صالح أن الاعتبار بحالها ، فقال : إذا غاب عن زوجته يضرب لها في

ماله بقدر نفقة مثلها ؛ وذلك لحديث هند : ( خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ) ، وهو قضية

عين ، وقد جمع القاضي في تعليقه بين كلام